

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

أكد في تصريح لـ «الأنباء» أنها ستبدأ اعتباراً من نشرها إعلاناً في الجريدة الرسمية خلال الأسبوعين المقبلين

السابع: 15 يوماً مهلة نهائية لاستقبال «التجارة» تظلمات الشركات المشطوبة



داود السايح

كشف الوكيل المساعد لشؤون الشركات والترخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة داود السايح في تصريح لـ «الأنباء» عن أن الوزارة سوف تعطي مهلة قدرها 15 يوماً للشركات التي صدر بحقها قرار وزاري مؤخراً بإلغاء تراخيصها من سجلات الوزارة بسبب تأخير بياناتها المالية للوزارة وعدم عقدها جمعياتها العمومية، مشيراً إلى أن هذه الفترة كمهلة لهذه الشركات لتقديم تظلمات للوزارة.

وأضاف السايح أن مهلة الـ 15 يوماً سوف تبدأ اعتباراً من تاريخ الإعلان الذي سوف تقوم بنشره الوزارة في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» وذلك في غضون الأسبوعين المقبلين.

وأوضح أن هذا الإعلان سيحدد المهلة المحددة لتقديم تظلمات الشركات المشطوبة من سجلات الوزارة والتي ستكون «15 يوماً بعد أقصى من تاريخ نشر الإعلان».

وأوضح السايح أن الوزارة تتوجه لنشر هذا الإعلان حتى لا يفتح المجال إلى مالا نهاية أمام هذه الشركات وأنه لا بد

من تحديد فترة نهائية بتقديم التظلمات للوزارة وأن الوزارة لن تنظر في أي تظلم بعد هذه الفترة المحددة. وأشار إلى أن الوزارة لم تعلن خلال الفترة الماضية عن تحديد فترة للشركات لتقديم تظلمات خاصة أنها أعلنت عن دفعتين من الشركات المشطوبة تراخيصها من سجلات الوزارة وكانت الدفعة الأولى وعددها 134 شركة قد أعلنت عنها الوزارة منذ شهرين تقريباً وأن الدفعة الثانية أعلنت أيضاً عنها الوزارة منذ 3 أسابيع مؤكداً أن هذه الشركات قد أخذت فترة كافية لتقديم التظلمات للوزارة.

وحت السايح هذه الشركات على أن يلتزم بتصحيح أوضاعها خلال المهلة المحددة، مشيراً إلى أن فترة الـ 15 يوماً ستكون نهائية ولن تقبل الوزارة تظلمات بعد هذه الفترة.

وكشف أيضاً السايح عن أن الوزارة سوف تعلن عن الفوج الثالث من الشركات التي سيتم إلغاء تراخيصها التجارية من سجلاتها بسبب مخالفتها بتأخير بياناتها المالية للوزارة وعدم عقد جمعياتها العمومية لعدة سنوات

بعد انتهاء المهلة التي حددتها «التجارة» لتصحيح أوضاع تلك الشركات والتي تنتهي في 15 نوفمبر المقبل.

وكانت الوزارة قد أعلنت مؤخراً عن 335 شركة مهددة بشطب تراخيصها من سجلاتها.

وذكر السايح أن الشركات التي لن تستجيب لهذه المهلة عن طريق تقديم بياناتها المالية أو عقد جمعيتها العمومية ستكون ضمن الدفعة الثالثة من الشركات المشطوبة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه سيتم استبعاد الشركات التي سوف تصحح أوضاعها من هذه القائمة «الدفعة الثالثة».

وذكر السايح أن اللجنة التي شكلها وزير التجارة للنظر في شكاوى الشركات المتظلمة انتهت خلال اجتماعها نهاية الأسبوع الماضي من استكمال المعايير والضوابط التي على أساسها يتم تحديد ما إذا كانت الشركة المشطوبة تراخيصها من سجلات الوزارة لديها ظروف قاهرة أو كانت قد أهملت في مراعاة المدة المحددة بتسليم ميزانياتها للوزارة وعقد جمعيتها العمومية المتأخرة.

وكشف أيضاً السايح عن اتجاهه، كلها تصب في مصلحة الشركة والمساهمين، حيث تسعى إلى الدخول تحت مظلة قانون الاستقرار لتبدأ مرحلة إعادة هيكلة ديونها، وفي الوقت نفسه تسعى إلى عودة تداول سهمها في البورصة الكويتية بعد شطبها مؤخراً من قبل هيئة أسواق المال لمرور أكثر من ستة أشهر على عدم تداول أسهمها في البورصة. وأشارت المصادر إلى أن الشركة تعمل على استكمال إجراءات استئناف تداول أسهمها بناء على قرار هيئة أسواق المال،

أن الوزارة سوف تعلن خلال الأسبوع الجاري عن حالات عدد من الشركات التي قدمت تظلمات إلى اللجنة «كل شركة على حدة» مشيراً إلى أن هذه الشركات التي قدمت تظلمات للوزارة يبلغ عددها 7 شركات تقريباً.

وتعليقاً منه عن مسودة قانون الشركات التجارية التي أعلنت الوزارة عن الانتهاء منها خلال الأسبوع الماضي أفاد السايح بأن الوزارة انتهت من صياغة هذا القانون بعد أن أخذت رأي كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والهيئة العامة للاستثمار في قانون الشركات التجارية الجديد، مشيراً إلى أن هذه الجهات أبدت ملاحظاتها فيما يخص القانون بهدف التوصل إلى أفضل صياغة ممكنة للقانون.

وأوضح أن الوزارة تابعت ووضعت التعديلات أو الإضافات على مسودة القانون باعتبارها شبه نهائية مؤكداً أنه في حال وجود ملاحظات أو مقترحات بخصوص مشروع قانون الشركات فمن الممكن أن يتم تعديله خلال الأيام المقبلة. واستطرد قائلاً: الوزارة انتهت من تعديل جميع المقترحات

والملاحظات على مشروع القانون فعندما انتهت الوزارة خلال الفترة الماضية من مشروع القانون وتم نشره في وسائل الإعلام منذ أكثر من عام استقبلت الوزارة بعض الملاحظات والمقترحات وتم النظر إليها بعين الاعتبار. ومضى قائلاً: الوزارة حالياً مستعدة لاستقبال أي ملاحظات من قبل من يهمه الأمر للنظر فيها وتعديل المسودة النهائية لمشروع القانون.

وأشار إلى أن وزارة التجارة والصناعة تتبنى القانون في صيغته النهائية وذلك لتقديمه إلى مجلس الأمة في الفصل التشريعي المقبل. هذا وقد اشتمل قانون الشركات التجارية على 282 مادة ضمن 14 باباً أحدها خاص بالعقوبات فيما حدد القانون أشكال الشركات التي تؤسس في الكويت بـ 11 نوعاً تضم شركات التضامن والتوجيه البسيطة والمحاصة والمساهمة العامة والمقفلة وذات المسؤولية المحدودة والشخص الواحد والقبضة والمهنية وذات اغراض خاصة.

وحول رؤيته عن مسودة قانون الشركات التجارية الجديد وانها تطرقت لبعض العقوبات

«التجارة» أعلنت عن المسودة النهائية لمشروع قانون الشركات التجارية ومستعدة لاستقبال مقترحات جديدة لتعديلها خلال الأيام المقبلة

الوزارة غير معنية بمسؤولي الشركات المتورطين في عمليات نصب أو سرقات.. والقضاء الجهة المعنية بذلك

ومدى تناول هذه المسودة الموقف القانوني من ادارات بعض الشركات التي ترتكب أخطاء قد تتسبب في توقف تداول اسهم الشركة لفترة من الوقت أو شطبها ما يؤدي إلى الأضرار بالمساهمين قال السايح: «إذا ثبت على بعض أعضاء مجالس إدارات هذه الشركات أنهم متورطون بعمليات نصب أو احتيال أو سرقات فمثل هذه الأمور تتم إحالتها إلى القضاء وأن الوزارة غير متخصصة بمثل هذه الأمور».

ومضى قائلاً: أما عن القرارات الاستثمارية التي يصدرها مسؤولو هذه الشركات وتتسبب في إيقاف أسهم الشركة في البورصة أو خسائر للمساهمين فمجلس الإدارة والمساهمين إذا كان لديهم ما يدين أو يثبت تورط هذا المسؤول بالشركة في الخسائر فلهذه الصلاحيات في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بسواء بإقالة المتورط بالشركة أو استمراره في عمله مع متابعة تحصيل المبالغ من خلال القضاء.

● **عاطف رمضان**

«المتحدة للتأمين» ترصد 12 مليون دينار لاستثمارها في السعودية ومصر

وقال تحطيم الأسعار في سوق التأمين، قال المصدر إن هناك بعض شركات التأمين غير الكويتية قد ساهمت بشكل كبير في تحطيم الأسعار والتأمين على مشاريع كبيرة بنسب صغيرة وغير معقولة، معتمدة على نظرية المخاطرة الأكبر والتي تعني إيرادات أكثر. الأمر الذي تسبب بانعكاسات سلبية على قطاع التأمين محلياً. الجدير بالذكر أن الشركة حققت أقساطاً بلغت 1,130 مليون دينار في العام 2011 وأن الأقساط المكتتبة للشركة من المتوقع أن تصل إلى نحو 4 ملايين دينار في 2012، شاملة التأمينات العامة والسيارات بالإضافة إلى التأمين على الحياة. يذكر أن المتحدة للتأمين قد تأسست في عام 2009 وقد بدأت مزاوله عملها بشكل فعلي في مايو 2010 وهي شركة تأمين تقليدية تأسست برأسمال 5 ملايين دينار، وتم رفعه إلى 8 ملايين دينار، وأن الشركة لديها خبرة بدأت منذ عام 1986 حيث عملت كوكلاء في شركة وساطة لشركات خارجية عربية وأجنبية.

● **أحمد يوسف**

قال مصدر مطلع أن شركة المتحدة للتأمين تعزز التوسع في مجال التأمين الصحي في سوق كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وذلك في الربع الأول من 2013، باستثمارات تقدر بنحو 12 مليون دينار.

وأضاف المصدر لـ «الأنباء» أن الحصة السوقية للشركة تصل إلى 12٪ في السوق المحلي، وأن النتائج المالية التي حققتها الشركة خلال النصف الأول من العام الحالي جيدة. وقال أن الخطة الاستراتيجية للشركة تتركز في التوسع بزيادة عدد الفروع التي تديرها من 5 أفرع حالياً تحت مظلتها إلى 14 فرعاً مع نهاية العام الحالي. وتوقع المصدر خروج وتصفيّة أكثر من شركة تعمل في مجال التأمين بشقيه العادي والتكافلي بنهاية الربع الرابع من 2012، بالإضافة إلى اندماج بعض الشركات، مرجعاً ذلك إلى كثرة عدد الشركات العاملة في السوق، في ظل ثبات الحجم التأميني للسوق، وقوة وملاءة الشركات القديمة فيه، الأمر الذي يصعب معه استمرار المنافسة.

العتيبي ينتظر موافقة عمومية «المقاصة» على تعيين الأعضاء الجدد لحضور اجتماعاتها



هشام العتيبي

وقالت المصادر انه عقب موافقة الجمعية سيكون بإمكان العتيبي حضور اجتماعات مجلس إدارة «المقاصة»، مشيرة إلى أن العتيبي سيحتفظ بمنصبه كعضو في اللجنة الفنية للسوق، حيث أنه لا تعارض في الجمع بين المنصبين.

● **شريف حمدي**

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن هشام العتيبي الذي وافقت لجنة سوق الكويت للأوراق المالية مؤخراً على مقترح تعيينه عضواً في مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة، ممثلاً عن إدارة البورصة، ينتظر اجتماع الجمعية العمومية المقبل لـ «المقاصة» للموافقة على تعيين الأعضاء الجدد.

هناك فرصة كبيرة في عمل الشركة من جديد في السوق خلال الفترة المقبلة. جدير بالذكر أن العمومية العادية وغير العادية للشركة قد تأجلت أكثر من مرة بسبب غياب كبار الملاك عن التصويت.

● **أحمد يوسف**

النصاب القانوني، وتوقعته المصادر أن وزارة التجارة والصناعة أن تدعو لانعقاد الجمعية العمومية خلال الشهر المقبل. وأكدت على أن هناك تنسيقاً يجري على قدم وساق مع كبار الملاك من أجل اتسام انعقاد الجمعية العمومية، لاسيما وأن

رئيس مجلس الإدارة عبد المحسن المشعان في الحفاظ على مكتسبات الاتفاقيات السابقة مع الدائنين، والتأكدات من قبل كبار مالك الأسهم في التصويت على محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، إلا أنه لاكثر من مرة لم تنعقد الجمعية العمومية غير العادية بسبب عدم اكتمال

تعاني منها شركات الاستثمار على وجه الخصوص، استطاعت «جلف انفيست» تحقيق انجاز كبير بموافقة البنوك الدائنة على تحويل ديونيتها إلى اسهم في الشركة من أجل استمرارها. وأكدت على أنه رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة التنفيذية الحالية، وعلى رأسها

عمومية غير عادية لـ «جلف انفيست» الشهر المقبل



شركة أعيان للإجارة والاستثمار
A'AYAN LEASING & INVESTMENT CO.

بأسعار فائدة ثابتة

«الخليج للاستثمار» تطرح سندات في سويسرا

بـ 300 مليون فرنك سويسري لمدة ثلاثة أعوام



هشام الرزوقي

سندات متوسطة الأجل وفي اطار مبادرتها المستمرة لتنويع قاعدة عملائها المستثمرين في أدوات الدخل الثابت، قامت مؤسسة الخليج للاستثمار ب عقد عدد من اللقاءات مع مستثمرين محتملين في زيورخ وجنيف يومي التاسع عشر والعشرين من أكتوبر الجاري.

وبعد تقييمها لحجم اقبال المستثمرين في اعقاب الحملة الترويجية التي لاقت ترحيباً كبيراً وصاحبته ظروف مواتية جداً في السوق، تم طرح هذا الاصدار في السادس عشر من أكتوبر 2012 بحجم ابتدائي بلغ 100 مليون فرنك سويسري، وتجسد الرّخ الإيجابي والاقبال القوي من قبل المستثمرين في تمكين مديري الاصدار الرئيسيين على اطلاق باب الاكتتاب على حجم نهائي يبلغ 300 مليون فرنك

سويسري بعائد قدره 2.750٪/ وتستحق في السادس عشر من نوفمبر 2015 على أن تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار صافي الأرباح من هذا الاصدار لاغراض المؤسسة التمويلية العامة.

وبذلك تعد مؤسسة الخليج للاستثمار هي اول مصدر للسندات من الشرق الاوسط يدخل سوق السندات المقومة بالفرنك السويسري منذ اكثر من عشرين شهراً، محققة بذلك بعض الانجازات التاريخية، حيث تشكل هذه الصفقة اكبر طرح على الاطلاق للسندات المقومة بالفرنك السويسري للاكتتاب العام من قبل اي مصدر شرقي اوسطي للسندات، كما ان هذا الاصدار يحمل ادنى عائد تم من قبل اي مصدر شرقي اوسطي للسندات على الاطلاق، والتي جانب ذلك، فقد اتاحت الصفقة

الحصول على قاعدة جديدة من المستثمرين الأوروبيين تضاف إلى مصادر التمويل المتعددة لمؤسسة الخليج للاستثمار. وقد علق الرئيس التنفيذي بمؤسسة الخليج للاستثمار هشام الرزوقي على هذه الصفقة الناجحة بقوله: «أنا سعداء بدخول سوق السندات المقومة بالفرنك السويسري ومن ثم توسيع قاعدة مستثمرينا وتقديم سنداتنا إلى سوق أوروبي ذي نوعية رفيعة».

وأضاف الرزوقي قائلاً: «إن ازدياد عدد الإرتباط المالي بين سويسرا والشرق الأوسط في الأعوام القليلة الماضية بالإضافة إلى ندرة العروض من السندات الشرق اوسطية خلال الفترة الاخيرة قد اسهم في الطلب الملحوظ على اصدار مؤسسة الخليج للاستثمار».

«بيان»: عودة التركيز على الأسهم الصغيرة

واضح وملمس، حيث أسفر بداية عن تراجع نشاط التداول سواء على صعيد كمية التداول أو القيمة المتداولة، فضلاً عن سيادة التوجه البيعي والذي دفع بالمؤشرات الرئيسية للسوق إلى تسجيل تراجعاً قوياً نسبياً، مقارنة بأدائها خلال الأسابيع وسجل سوق الكويت للأوراق المالية خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، على إثر تراجع قوي شهدتها خلال الأسبوع الماضي، وكان السبب الرئيسي لها هو الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي أقت بظلال سلبية واضحة على السوق حيث نشط الاتجاه البيعي مسبباً خسائر كبيرة للمؤشرات، حيث اتسمت التداولات في السوق بعودة التركيز مجدداً على الأسهم الصغيرة فيما تراجعت التعاملات على الأسهم القيادية، وقد اتسمت التداولات على الأسهم الصغيرة بالطابع المضاربي السريع مما نتج عنه تذبذب ملموس لمؤشرات السوق.

قالت شركة بيان للاستثمار في تقريرها الأسبوعي إن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً خسائر متباينة لمؤشراته، وذلك إثر ظهور اتجاه بيعي قوي، خاصة على الأسهم القيادية، وسيادة المضاربات السريعة والتعاملات جني الأرباح على الطابع العام للتداولات. وأشار التقرير إلى أن الأسبوع الماضي شهد أحداثاً مهمة، جاء على رأسها الخطاب السامي لصاحب السمو الأمير والذي صدر في نهاية الأسبوع الماضي، وطالب فيه إضافة إلى أشياء أخرى، بتغيير آلية انتخاب الأمر الذي ربما سيكون له انعكاس كبير على الوضع الداخلي بشكل عام، والوضع الاقتصادي بشكل خاص. من ناحية أخرى، تصدر المشهد خلال الأسبوع الماضي، الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي هيمنت على ما سواها من التأثير على سوق الكويت للأوراق المالية، وهو التأثير الذي جاء سلبياً بشكل